الأهرام

المصدر: الاحرار

التاريخ : ٢٩ يوليو ٢٠٠٢

الضغوط الأمريكية وراء فتنة الخرطوم

دولة جنوب السودان تهدد مياه النيل

الاتفاق الذى توصلت اليه الحكومة السودانية مع المتمردين فى الجنوب فى قمة نيروبى والذى يمنح الجنوبيين حق تقرير المصير بعد ست سنوات وتجاهل المبادرة المصرية - الليبية التى لم تكن تنص صراحة على منح الجنوب حق الانفصال عن الشمال يعرض الامن القومى المصرى للخطر خاصة فى حالة اقامة دولة مستقلة فى الجنوب لان تأمين مياه النيل سيكون تحت سيطرة الجنوبيين. اكدت مصادر مسئولة ان هناك اتصالات دبلوماسية مكثفة ومشاورات بين القاهرة وطرابلس للتعرف على وسائل مواجهة هذا الموقف خاصة بعد استبعاد المبادرة المصرية - الليبية بالكامل من بنود الاتفاق.

احمد عطية

ومن جانبها اعترفت حركة متمردى جنوب السودان بتعرض الحكومة السودانية لضغوط قوية من جانب الولايات المتحدة الامريكية للتوقيع على الاتفاق وزعمت الحركة في بيان لها ان الاتفاق يمهد الطريق الى احلال السلام فى السودان ويفتح الباب امام تعاون وثيق بين الشمال والجنوب دون اية ضغوط.

وياتى اتفاق «ماشاكوس» - اسم المدينة التى احتضنت اجتماعات الطرفين فى كينيا- كأول اتفاق من نوعه بين الجانبين ليضع مبادئ عامة ومحددة للتفاوض عليها فى المستقبل وبعد ان اسفرت الحرب الاهلية عن مقتل ما لا يقل عن مليونين ونزوح اربعة ملايين سودانى من مدنهم وتوقف مشروعات التنمية نهائيا.

اشرفت الولايات المتحدة على الاتفاق بجانب الامم المتحدة ومجموعة دول الايفاد الافريقية ومارست ضغوطا كبيرة على الطرفين بسبب البترول الذى تصل احتياطاته فى السودان الى اربعة مليارات برميل ورغبة امريكا فى عودة الشركات الامريكية النفطية للسودان بجوار الشركات الصينية والكندية والماليزية العاملة حاليا.

وقد اتهمت المعارضة السودانية الرئيس عمر البشير بانه تنازل عن جنوب السودان وخضع للضغوط والاغراءات الامريكية التى رفضتها الحكومات السودانية المتعاقبة.

وقد وافقت الحكومة - ضمنى الاتفاق على الغاء دستور ١٩٩٨ وانشاء دستور مركزى جديد وفصل الدين عن الدولة وان تكون الشريعة الاسلامية هى احد مصادر التشريع وليست المصدر الوحيد وعقد مؤتمر دستورى فى حين وافقت حركة جون جارانج على مهلة لمدة ست سنوات يبدأ بعدها الاستفتاء على فصل الجنوب او انضمامه للشمال، وان يكون حق تقرير المصير للجنوب فقط ولا ينطبق ذلك على المناطق الشمالية مثل النيل الازرق وجبال النوبة ومنطقة ابيي وتشكيل حكومة انتقالية من الحكومة السودانية والمتمردين حتى اجراءات استفتاء تقرير المصير.

ما تاثير هذا الاتفاق على الامن القومى المصرى؟ وهل سيكون هناك تاثير لانفصال جنوب السودان على قضية المياه؟ وما السيناريو الذى يجب ان تتبعه مصر ازاء هذه التطورات؟

ويؤكد الدكتور ابراهيم نصر الدين الاستاذ بمعهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة ان مشكلة جنوب السودان انتقلت نقلة نوعية منذ بداية التسعينيات لتصبح مشكلة تتعلق بالوجود السودانى برمته بكل ما يحمله ذلك من مخاطر على الامن الوطنى المصرى مشيرا الى ان الامر يتطلب تفهما موضوعيا لطبيعة الحرب الاهلية فى السودان حتى يمكن التعامل معها والسعى لتسويتها على النحو الذى يحفظ على الكيان السودانى وجوده ولا يضيف المزيد من التهديدات للامن الوطنى المصرى.

ويرى ان هناك عدة سيناريوهات متوقعة الاول هو السودان الموحد الذى تطرحه الحركة الشعبية لتحرير السودان تحت مسمى السودان الديمقراطى العلمانى الموحد الجديد وكذلك مشروع دستور الفترة الانتقالية للتجمع الوطنى الديمقراطى رغم قبوله بحق تقرير المصير للجنوب وكافة المناطق المهمشة موضحا ان الشكل الموحد للدولة طبق منذ استقلال السودان حتى عام ١٩٩١ وفشل فشلا ذريعا فى معالجة ازمات المجتمع

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المعارضة السودانية تتهم «البشير» بالاستجابة للاغراءات الأمريكية والتضحية بالجنوب

واشنطن تسعى للسيطرة على احتياطى البترول وعودة الشركات الأمريكية إلى جنوب السودان

السودانى وزادها تعقيدا فى ظل الهيمنة الشمالية على السلطة والثروة فى البلاد.

ويضيف قائلا: اما البديل الثانى فهو الفيدرالية كحل لمشكلة اقتسام السلطة والثروة في السودان وقد اخذ النظام الحاكم في السودان بهذا البديل منذ عام ١٩٩١ الا انه صرف عن مضمونه مشيرا الى ان هذا البديل يصعب تحقيقه لعدم وجود ثقة لدى الجنوبيين فى التزام الحكومة السودانية بالترتيبات اللامركزية التي يسفر عنها هذا البديل كما ان الفيدرالية لا تستقر ولا تستمر الا فى اطار ديمقراطى لان الملمح الرئيسى للفيدرالية يتمثل فى طبيعتها الدستورية حيث توجد حدود لسوء ممارسة السلطة وتحديد للاختصاصات وتوزيع للسلطة والثروة.

ويشير الى ان البديل الثالث هو الكونفدرالية وقد طرحت من جانب الجنوبيين فى عام ١٩٦٥ ومن جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان فى بداية التسعينيات غير ان هناك صعوبات نظرية وعملية فى الاخذ بهذا البديل لان الكونفدرالية تعني بشكل او بآخر الخروج عن مظلة الدولة المركزية والتحول نحو وضع استقلالى انفصالى فالكونفدرالية اقرب الى التقسيم والانفصال منها الى اقامة كيان لدولة واحدة مستقلة.

ويؤكد ان البديل الرابع يتمثل فى التقسيم وقد قدم هذا الاقتراح الجنوبيون وهو البديل المفضل للحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكن القوى السياسية فى الشمال ترفض بديل انفصال الجنوب وهى وان اعترفت بحق تقرير المصير للجنوب وللمناطق المهمشة الا انها تعول على قدرتها خلال الفترة الانتقالية فى اقناع الجنوب بالعدول عن بديل الانفصال حفاظا على الوحدة الاقليمية للسودان وهو امر مشكوك فيه الى حد بعيد.

ويخلص الدكتور نصر الدين الى القول انه رغم ان بديل الانفصال من الصعب الاتفاق عليه لدى كافة الاطراف السودانية خاصة الشمالية الا انها يمكن ان تجبر على قبوله والتسليم به فى النهاية.

مراجعة

ويرى الدكتور عبدالملك عودة - الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- ان قضية جنوب السودان في طريقها الى الحل النهائى لان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

حكومة السودان وافقت على مبدأ تقرير المصير للجنوب وبمقتضى الاتفاق الاخير الذى تم التوصل اليه فان للجنوبيين الحق فى اختيار البقاء مع السودان او الانفصال.

ويؤكد على ضرورة اخضاع الدور المصرى في السودان وفى افريقيا بصفة عامة، للمراجعة بحيث تحدد السياسة المصرية الحالية اهدافا تتناسب مع المرحلة والاحداث التى تمر بها القارة وان تعمل على تحقيق هذه الاهداف على مراحل.

ويوضح انه بعد انتهاء الحرب الباردة فقدت السياسة العربية والمصرية -بصفة خاصة- معظم اهدافها ومقولاتها وسياساتها التى كانت تطبقها فى افريقيا فلا توجد الآن حركات تحرر واستقلال او تصفية استعمار ولا عدم انحياز ولا تجارب راسمالية او اشتراكية.

ويشير الى ان كل هذه السياسات خضعت للمراجعة بمجرد انتهاء الحرب الباردة وقد عمدت بعض الدول الاوروبية الى اعادة ترتيب اهدافها فى المنطقة الافريقية وصاغت سياسات جديدة تتناسب مع الاوضاع الجديدة.

ويعرب عن اسفه لاننا لم نستطع التأقلم مع الاحداث حتى الآن مشيرا الى ضرورة ان تحدد السياسة المصرية اهدافها فى المنطقة فى اسرع وقت حفاظا على مصالحها والا تعرضت هذه المصالح للتهديد خاصة من الدول النشيطة فى المنطقة مثل اسرائيل وغيرها.

قناة جونجلى

ويرى الدكتور حلمى عيد الاستاذ بمعهد بحوث المياه ان قيام دولة فى جنوب السودان قد يؤثر على مشروعات المياه لان هذه الدولة قد تعمل دون اتمام مشروع قناة جونجلى التى يمر معظمها فى اراضى الجنوب موضحا انه يوجد بمنطقة المستنقعات فى جنوب السودان مياه كثيرة ضحلة يزرعون عليها الارز واتمام مشروع قناة جونجلى سوف يمنع زراعة الارز.

ويضيف قائلا: ان هذا المشروع كان يستهدف توفير ١٢ مليار متر مكعب من المياه تضاف مناصفة الى حصة مصر والسودان على مرحلتين الاولى: اربعة مليارات والثانية ملياران فقط وهذا كله لا يتم الا بانشاء قناطر على بحيرة كيوجا فى جنوب السودان مشيرا الى ان هذا يتطلب موافقة جنوب السودان.

ويؤكد انه من الممكن ان يحدث تفاهم بين مصر وجنوب السودان خاصة ان مصر تعرف الاحتمالات الممكنة وبالتالى فان تدخلها فى قضية الجنوب انما يكون وفق مصالحها وهى اما تشجع الانفصال او تتصدى له بناء على هذه الاعتبارات.

ويشير الى ان جنوب السودان حتى فى حالة الانفصال فانه سيكون فى حاجة الى مساعدات وبالتالى فليس من المتصور حدوث اية مضايقات لمصر فيما يتعلق بالمياه.

اتفاقيات المياه

ويؤكد الدكتور محمد حليم ابراهيم استاذ الرى بكلية الهندسة جامعة القاهرة ان انفصال جنوب السودان لن يكون له تاثير على مياه النيل فى حالة التزامه بالاتفاقيات الموقعة بين دول حوض النيل مشيرا الى انه فى حالة عدم التزام الجنوب بالاتفاقيات فقد يقوم بانشاء بعض السدود التى تؤثر فى الكميات التى تصل الى السودان ومصر من المياه.

ويطالب بضرورة ان تتفاهم مصر مع جنوب السودان حول السياسة المائية والا توافق على استقلاله بدون ذلك، مؤكدا انه من الافضل لمصر عدم التدخل فى هذه القضية مادامت اتفاقيات تقسيم المياه بين دول حوض النيل لم تنتهك.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية